تقييم اقتصادي لتجربة التعاون الخليجي وامكانية تعميم النموذج

السؤالين الأول والثاني:

تقييم الجانب الإقتصادي لتجربة التعاون الخليجي وما تحقق من إنجازات

إن قراءتنا للتجربة التكاملية الخليجية على الصعيد الإقتصادي تقول بأن هذه التجربة قد نجحت فعلاً، تحت مظلة المجلس وإتفاقيته الإقتصادية، في تحقيق خطوات إقتصادية جادة وطيبة رغم التحديات الخطيرة التي عصفت بالمنطقة خلال العقدين الماضيين، غير أن هناك خطوات إقتصادية أخرى يجب أن تتحقق بسرعة خلال المرحلة المقبلة، كي تكون المنطقة أقدر على مواكبة التغيير ورياح العولمة التي تهب في العالم، إذ لم يسبق لمجموعة دول أن جوبهت بمسؤولية مستبقلية مكثفة ومركزة في فترة زمنية قصيرة، مثلما تجابه اليوم دول مجلس التعاون الخليجي، والنجاح في مثل هذا السباق يحتاج إلى تواصل الإرادة السياسية القوية التي تلتزم "فقه المصالح العليا" والمحركة لكل الإعتبارات الإقتصادية الموحدة.

ولتحقيق الإنتقال بالإتفاقية الإقتصادية الموحدة من مستوى التعاون إلى صعيد التكامل الخليجي، فإنني أرى ضرورة تحقيق ما يلي:

- السعي لتطوير الإتفاقية وتضمينها، مباشرة أو من خلال بروتوكول ملحق بها، سلماً للأولويات يرتكز على إعتبارين أساسيين هما القيمة أو الأهمية والزمن، بغية زيادة وضوح الرؤية وتسريع خطى التخطيط والمتابعة والتنفيذ.

- معالجة خللين إثنين أساسيين أولهما غياب آلية مركزية فعالة وذات صلاحيات كافية لمتابعة تنفيذ القرارات، والثاني عدم وجود آلية تختص بتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول أو مؤسساتها وتتعلق بتطبيق الإتفاقية.
- زيادة تنسيق الخطط والسياسات الإقتصادية، خاصة لناحية تحديد أولويات هذا التنسيق وجدوله الزمني، وتقوية عملية إعطاء القرارات المتعلقة به قوة تنفيذية كبيرة ومستمرة.
- السعي بإستمرار وبسرعة إلى إزالة القيود الفنية والإدارية والجمركية والإجرائية لحركة التبادل التجاري بين دول المجلس.
- زيادة دور القطاع الخاص في إقتصادات دول المجلس وإعطائه بعدا خليجياً وفتح قنوات تشاور بينه وبين أجهزة المجلس.

السؤال الثالث:

أسباب نجاح تجربة التعاون الخليجي

إن التجربة الناجحة لعملية التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي لها أسبابها، فالإرادة السياسية موجودة، وعدم التناقض بين التوجه القومي والتوجه القطري موجود، وعدم تقليد تجارب التكامل الإقتصادي الدولية الأخرى دون الأخذ بعين الإعتبار الإعتبارات الداخلية لم يحصل ، والقرارات التي إتخذت وتتخذ ضمن مجلس التعاون ليست مجرد توصيات فقط بل تجد الكثير منها طريقها نحو التنفيذ، والبنى الإقتصادية الخليجية متشابهة إلى حدّ كبير خاصة مع تواصل خطوات الإصلاح والإنفتاح الإقتصادي المتبناة منذ مطلع التسعينات، كما أن عملية إزالة القيود الإدارية التي تفرض على حرية تدفق المنتجات والرساميل والعمالة تسير على الطريق الصحيح، والتنسيق حاصل على مستوى السياسات الإقتصادية المحلية وضمن توجه

إقليمي وليس فقط محلي. وهذه العناصر وغيرها هي الأسباب الحقيقية وراء نجاح تجربة التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهي لم تكن موجودة بهذا القدر على مستوى المناطق العربية الأخرى.

كما أن هناك سبباً رئيسياً وإستراتيجياً وراء نجاح تجربة التعاون بين دول المجلس وهو يتمثل في التدرجية المعتمدة في تنسيق السياسات الإقتصادية بكل أشكالها وليس التسرّع في خطوات التكامل الإقتصادي والإندفاع العاطفي وراء أبعاد إقتصادية هامة تتطلب الإرادة والتصميم والتحركات الجدية والهادفة. فتدرجية عملية التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي هامة وأساسية لإستكمال بناء تكتل إقتصادي خليجي قوي له مكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي، هذه التدرجية مطلوبة في حالة الدول العربية الأخرى الساعية وراء تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف. والملاحظ أن التدرجية الخليجية سريعة فيما التدرجية العربية عموماً بطيئة، وهذا أمر ينبغي معالجته لضمان مسيرة تكامل إقتصادي ناجحة على مستوى دول المنطقة العربية ككل.

السؤال الرابع:

إمكانية توسيع نموذج التعاون الخليجي ليشمل دول عربية أخرى

في الحقيقة، ليس الإطار الخليجي هو فقط سبب النجاح الذي حققته تجربة التعاون الإقتصادي ضمن مجلس التعاون الخليجي، إذ أن نجاح الدول في تحقيق التكامل الإقتصادي فيما بينها يرتبط بعناصر سياسية وإقتصادية وإجتماعية أساسية ذكرتها سابقاً تجعل المصير المشترك، على الصعيدين السياسي والإقتصادي، هو الهدف الأول والرئيسي لعملية بناء تكامل إقتصادي إقليمي حصين.

الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تشكل ثقل إقتصادي إستراتيجي على مستوى المنطقة العربية، حيث يشكل ناتجها المحلي الإجمالي قرابة نصف حجم الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد العربي ككل.

من هنا، فإن نجاح تجربة التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ومع إنضمام دول المجلس إلى إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومع الأهمية الإقتصادية الكبرى لتكتل دول مجلس التعاون، هذه العناصر تشكل مقومات أساسية وصلبة لتوسيع نموذج التعاون الإقتصادي الخليجي على مستوى دول المنطقة العربية عموماً. إذ تستطيع الدول العربية عموماً الإستفادة من عملية التنسيق الحاصلة على مستوى السياسات الإقتصادية بكل أنواعها في مجلس التعاون، سيّما وأن عملية بناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد تم تخفيض عدد سنوات إقامتها من 10 إلى 5 سنوات مع إنضمام حوالي 15 دولة عربية حتى تاريخه، وبالتالي فإن هذه العملية سائرة في الإتجاه الصحيح والتي نعوّل عليها الكثير على طريق إقامة تكتل إقتصادي عربي قوي وفاعل إقليمياً وعالمياً.

السؤال الخامس:

خطوة السوق المشتركة الخليجية وإمكانية تعارضها مع منطقة التجارة الحرة والسوق العربية المشتركة

التعاون الإقتصادي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لا شكّ في أنه قطع مرحلة متقدمة على طريق إقامة سوق خليجية مشتركة، إذ أن حركة العمالة والرساميل والبضائع بين الدول الخليجية قد إزدادت بشكل كبير خلال السنوات الماضية. وفي إطار مجلس التعاون الخليجي، المشاهد حرية أكبر للعمل والإستثمار والتبادل التجاري بين دول المجلس الست، مع تنسيق كبير للسياسات الإقتصادية على تنوعها،

الأمر الذي يعكس رغبة وإرادة وعمل وتنفيذ أكيد على صعيد إقامة السوق الخليجية المشتركة.

وبالطبع، فإن إقامة السوق الخليجية المشتركة على النحو الإقتصادي المنتهج حالياً من قبل مجلس التعاون الخليجي تدعم عملية بناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأيضاً قيام السوق العربية المشتركة المنشودة، خاصة وإن تجربة التعاون الإقتصادي على مستوى دول المنطقة العربية عموماً لم يحقق التطلعات التكاملية الإقتصادية المنشودة عربياً خلال السنوات الطويلة الماضية إذ كان الهدف الهام هو إقامة سوق عربية مشتركة في ظل إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية في العام 1956 وبعد ما يزيد عن 45 عاماً من التعاون العربي فإن المرحلة الراهنة تركز على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي نأملها خطوة أولى على طريق إقامة السوق العربية المشتركة.

إذاً، فإن عملية إقامة السوق الخليجية المشتركة، كما عملية إقامة أسواق مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف على الصعيد العربي، وهذا ما هو حاصل في الظروف الراهنة، سيؤسس أكثر لنجاح عملية بناء منطقة التجارة الحرة العربية وأيضاً السوق العربية المشتركة، إذ أن ذلك يتضمن ضمناً إرادة عربية مخلصة لإقامة تكتل إقتصادي عربي كبير قادر على مواجهة التكتلات الدولية العملاقة ، وقادر أيضاً على مواجهة الصعوبات والتحديات الدولية الراهنة خاصة بعد إندلاع أحداث 11 سبتمبر الماضي وما كان وسيكون لها من مضاعفات سلبية على الإقتصاد العربي.

السؤال السادس:

إمكانية إطلاق عملة خليجية موحدة

أعتقد بأن الحديث عن عملة خليجية موحدة ما زال مبكراً بعض الشيء فهذه العملية تتطلب إندماجاً إقتصادياً أكبراً لدول مجلس التعاون في إقتصاد واحد تزول فيه كل الحواجز التي تعترض الحرية الشاملة لتدفق السلع والخدمات والرساميل والإستثمارات، والعمالة، وهذا أمر لم يتحقق بعد بالكامل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

صحيح أن دول المجلس قد قطعت شوطاً هاماً على صعيد تنسيق السياسات التجارية والنقدية والمالية والإستثمارية والإقتصادية عموماً، إلاّ أن هذه العملية لم تكتمل بعد، وهناك جهود وتحركات إقتصادية مطلوبة من أجل التمهيد لإطلاق عملة خليجية موحدة. فهذه الخطوة الضرورية لأية عملية تكامل شامل، كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي، تتطلب توحيد السياسات النقدية والمالية، وتحرير الأسواق النقدية والمالية وإنفتاحها الحرّ على بعضها البعض، وتوحيد المصارف المركزية الخليجية في مصرف مركزي خليجي موحد يرسم ويضع وينفذ السياسات النقدية والمصرفية الواحدة والملزمة لكل الدول الأعضاء في التجمع الإقتصادي الخليجي.

إذاً، إن إطلاق عملة خليجية موحدة تتطلب توافر أرضية إقتصادية عامة مؤاتية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي الست، من تنسيق فتوحيد للسياسات الإقتصادية العامة لا سيّما على أصعدة السياسات النقدية والمالية والمصرفية ، وإندماج الإقتصادات المنفردة في إقتصاد واحد متكامل الأبعاد والسياسات والأهداف والإستراتيجيات. ولا شك في أن إقامة السوق الخليجية المشتركة خطوة أساسية وضرورة من أجل التمهيد لإطلاق العملة الخليجية الموحدة لأنها تتضمن تكاملاً بين دول

المجلس على أصعدة التبادل التجاري والإستثماري والمالي وأيضاً البشري، وهذه خطوة متقدمة جداً تسبق عملية بناء الوحدة الإقتصادية الخليجية أو الإتحاد الخليجي الذي يتضمن ضمناً عملية إطلاق عملة خليجية موحدة.